# الإنفاق الاجتماعي والأمن الاقتصادي للجزائر: نحو استدامة وتنمية متوازنة

د. نورالدين جوادي

جامعة الوادي

**ملخص:**

في ظل التحديات الداخلية والخارجية الراهنة، بات من الضروري تحديث السياسة الاجتماعية السخية للدولة الجزائرية. وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل سياسة الدعم الحكومي في الجزائر واقتراح آليات لتعزيز دورها في تحقيق الأمن الاقتصادي. باعتماد المنهج الوصفي، التاريخي والتحليلي، حيث خلصت الدراسة إلى أربع نتائج أساسية: يشكل "بيان أول نوفمبر 1954" المرجعية التاريخية القاعدية للسياسة الاجتماعية في الجزائر؛ يمثل الإنفاق الاجتماعي قيدًا رئيسيًا في الميزانية السنوية، وهو في الوقت ذاته متغير مستقل ومحفز استراتيجي في معادلة الأمن الاقتصادي الوطني؛ كما أن كفاءة الدعم الحكومي تعتمد على الحوكمة وتحسين معدل الاستهداف. ولتنفيذ ذلك، تقترح الدراسة استحداث هيكل مؤسساتي رفيع المستوى لتأطير برنامج حوكمة السياسة الاجتماعية، من خلال إنشاء مرصد الإنفاق الاجتماعي (SEM) التابع للإسكوا في الجزائر، وإدماج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ضمن الجهاز التنفيذي الحكومي. ومع توفر قاعدة بيانات دقيقة، يصبح إعداد دراسة قياسية حول الموضوع آفاقا دراسية مستقبلية واعدة لتشخيص أدق للوضع واستشراف توجهاته الكبرى.

**الكلمات المفتاحية:** الإنفاق الاجتماعي، الدعم الحكومي، الأمن الاقتصادي، الحوكمة، معدل الاستهداف، الجزائر

**Abstract:**

According to the current local and external challenges, an update for generous Algerian's social policy is urgently required. In this context, the study aimed to analyze Algerian's government subsidy policy and propose mechanisms to enhance its role in preserving the country's economic security. Using a descriptive, historical, and analytical approach, the study demonstrated four major results: "Proclamation November 1, 1954" represents the historical background for social policy in Algeria; Social Expenditure is a key constraint on its annual budget, an independent variable, and a strategic driver in the national economic security equation. finally, the effectiveness of government subsidy policy depends on its governance and improved targeting rate. Further, the study recommended to create a high-level institutional structure to supervise the social policy governance program by establishing the "The Social Expenditure Monitor (SEM)" in Algeria and install the social and solidarity economy (SSE) inside the government's executive apparatus. Once an accurate database is available, writing an empirical study is a promising future horizon to provide accurate diagnosis and a foundational forecast for the major trends of Algerian social policy.

**Keywords:** Social Expenditure, Government Subsidy, Economic Security, Governance, Targeting Rate, Algeria.

## 1. مقدمة

شكل الإنفاق الاجتماعي أحد الركائز الأساسية في ميزانية الجزائر منذ الاستقلال، وشهد تعزيزًا ملموسًا في عمق السياسة العامة للدولة خلال الفترة 2024 إلى 2020، حيث أولته الحكومة أولوية قصوى ضمن أهدافها الاستراتيجية، مستثمرةً فيه كأداة رئيسية لتحقيق تنمية مستدامة وضمان انعكاس مباشر للمكتسبات التنموية على حياة المواطنين، من خلال تحسين جودة الخدمات الأساسية، وضمان عدالة توزيعها جغرافيًا واجتماعيًا.

وتخصص الدولة ما يقارب خُمس ميزانيتها لتمويل سياستها الاجتماعية، بهدف حماية الفئات الهشة ومحدودة الدخل من الآثار المؤقتة للإصلاحات قيد التنفيذ، وكذلك حمايتها من ارتدادات عدم استقرار الأسواق الدولية. وقد أسهم هذا التوجه في تعزيز الأمن الاقتصادي الوطني، مما مكّن الجزائر من تحصين مشروعها التنموي ضد التهديدات الداخلية والتحديات الخارجية، لا سيما تلك التي استهدفت اختراق الجبهة الاجتماعية وزعزعة اللحمة الوطنية.

**أ. الإشكالية الرئيسية للدراسة:** عطفاً عما سبق، وصنواً مع التحولات الوطنية والدولية الراهنة، وعلى ضوء الاتجاهات الحديثة نحو تمتين اقتصاد الدولة واستدامة ما تم تحقيقه وحفظ حق الأجيال القادمة من مقدرات الأمة، بات تحديث السياسة الاجتماعية للجزائر متطلباً استراتيجياً يفرض نفسه، وهو ما ولد التساؤل الرئيسي الذي تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عنه: **ما هي آليات حوكمة الإنفاق الاجتماعي للدولة كأداة لاستدامة الأمن الاقتصادي في الجزائر؟**

**ب. التساؤلات الفرعية:** تيسيراً لفهم التعقيدات العلمية ومواطن اللبس البحثية التي قد تترتب عن السؤال الرئيسي أعلاه، يمكن استبطان حزمة الاستفهامات التشعبية، والتي يتمحور أهمها حول:

1. ما الأسس التاريخية التي اعتمدتها الجزائر في جعل السياسة الاجتماعية أولوية ضمن نموذجها الاقتصادي؟
2. ما أبرز مؤشرات الدور الاستراتيجي للسياسة الاجتماعية في النموذج الاقتصادي للجزائر المستقلة؟
3. ما هي أهم مغانم الانفاق الاجتماعي الذي تتبناه الجزائر كأداة لتعزيز أمنها الاقتصادي؟
4. هل النموذج الحالي للسياسة الاجتماعية للجزائر كفء أم أنه بحاجة إلى حوكمة لضمان استدامة تأثيره التنموي؟
5. كيف يسهم تأطير ومَؤْسَسَة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تعزيز وتحديث منظومة الدعم الحكومي في الجزائر؟

**ج. فرضيات الدراسة:**

1. يشكل الإنفاق الاجتماعي للدولة متغيراً استراتيجياً في معادلة الأمن الاقتصادي في الجزائر؛
2. يسهم استحداث منظومة قانونية ومؤسسية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تعزيز دور السياسة الاجتماعية.

**د. أهمية الدراسة:** تكمن أهمية هذه الدراسة في نقطتين أساسيتين:

1. تحليل الأداء الحالي للسياسة الاجتماعية في الجزائر من خلال إبراز مواطن قوتها، وتسليط الضوء على التحديات والفرص المتاحة لتحسينها بما يسهم في تعزيز التنمية المستدامة وضمان الأمن الاقتصادي؛
2. طرح مقاربة استراتيجية لحوكمة الإنفاق الحكومي السخي للدولة الجزائرية، عبر إرساء منظومة وطنية لاقتصاد اجتماعي، تحقق التوازن بين الاستدامة الاقتصادية والتزامات الدولة الاجتماعية التنمية، بما يضمن صون كرامة المواطن وحفظ مقدرات الوطن للأجيال القادمة.

**هـ. أهداف الدراسة:**

1. إبراز حجم السياسة الاجتماعية في الجزائر والإشادة بمجهودات الدولة في هذا المجال، لتعزيز العلاقة بين المواطن والسلطة ودرأ كل محاولات النيل من مؤسسات الدولة وهيبتها؛
2. التأكيد على متانة المرجعية الوطنية للدولة، وعلى رأسها وثائق الثورة التحريرية المجيدة حفظاً للذاكرة الوطنية وتعزيزاً للهوية الجزائرية.
3. الدعوة إلى إدماج الإنفاق الاجتماعي في عمق المنظومة المؤسساتية والجهاز التنفيذي للدولة، ضمان فاعلية واستدامة في خدمة مشروع النهضة الوطني والأمن الاقتصاد للبلاد.

**و. منهجية الدراسة:** اعتمدت الدراسة طريقة (IMRAD)، وتم استخدام عدة مناهج بحثية، منها الثانوية بنسب لا تستلزم ذكرها. فالمنهج الوصفي ظهر بقوة لأهمية تبيان الدلالات المفاهيمية لمتغيرات الدراسة تيسيراً للفهم وتسهيلاً لاستيعاب العلاقة بينها، وتفادياً لأي تأويلات قد تحيدها عن هدفها الرئيس. كما أن المنهج التاريخي تموضع في عدة أجزاء بمقتضى المجال الزمني للدراسة، ونظراً لأهمية التحليل التاريخي لتوالد بعض المعطيات المرتبطة جداً بالموضوع خاصة منها المرجعية التاريخية للسياسة الاجتماعية في الجزائر والتي تعود جذورها إلى عام 1954، وهو ما يتيح إدراك أعمق لها، ويسهل عملية ربطها بالراهن وببقية متغيرات الإشكالية. ويمنح المنهج التحليلي كفاءة أعلى في استبطان قوة واتجاه العلاقة بين الإنفاق الاجتماعي والأمن الاقتصادي واستقراء واستشراف اتجاهاتها الكبرى ومتطلبات حوكمتها.

**ز. حدود الدراسة:** من حيث الموضوع، تنتمي الدراسة إلى بحوث الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وجغرافياً، تسلط الضوء على الإنفاق الاجتماعي في الجزائر، ذلك بمقتضى انتمائنا الجغرافي الذي يضع على كاهلنا مسؤولية تاريخية ومواطنة علمية لمعالجة ما يواجهها من تحديات، كما أن الجزائر من بين قلة قليلة من الدول التي يتسم نموذجها الاقتصادي بتركيز عالي من حيث البعد الاجتماعي فيما تعلق بمرجعية التصميم وأهداف التخطيط، وبدأ يملي ضرورة حوكمة ذلك.

ويتميز المجال الزمني للدراسة بالتعدد، فهو يمتد من عام 1954 رجوعاً للثورة التحريرية المجيدة ووثائقها، كما يمسح فترة 2020 إلى 2024 لكونها استثناء تاريخي حقق فيها النموذج الاقتصادي للجزائر إنجازات تنموية واجتماعية غير مسبوقة تحتاج لمرافقة علمية عالية المستوى لا سيما ما تعلق بآليات ضمان استدامتها ودرأ كل محاولات المساس بها أو تعطيلها. وفي بعض العناصر يتسع لغاية 2029 ضمن منهج الاستشراف للظواهر محل الدراسة.

**ح. هيكل الدراسة:** تكونت الدراسة من عنصرين رئيسيين: تضمن العنصر الأول التعريفات الإجرائية لأهم المصطلحات المفتاحية على غرار: الانفاق الاجتماعي، الأمن الاقتصادي، الدعم الحكومي، الحوكمة الفعالة، استراتيجية الاستهداف والاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وشمل العنصر الثاني عرض لمجتمع الدراسة: الجزائر؛ وسرد أهم أربع نتائج بما فيها التأكيد على المرجعية النوفمبرية للسياسة الاجتماعية للدولة الجزائرية، وتموضع الانفاق الاجتماعي لقيد رئيسي في ميزانية الدولة الجزائرية وكمتغير مستقل ومحفز استراتيجي في معادلة الأمن الاقتصادي الوطني، والإشارة إلى أن الفعل التنموي للدعم الحكومي مرهون بتحسين معدل الاستهداف والتحول من دعم السلعة والخدمات إلى دعم الأفراد.

## 2. الإطار النظري والوصفي للدراسة:

### 2. 1. الأدبيات النظرية والتعريفات الاجرائية لمتغيرات الدراسة:

أ. **الدعم الحكومي**: يعتبر من المفاهيم صعبة التعريف، ولكن يمكن القول إنه أية مساعدة حكومية نقدية كانت أو عينية أو إجرائية، منحت بدون مقابل أو تعويض للمنتجين من القطاع الخاص أو للمستهلكين للتحكم في أسعار السلع والخدمات المستهدفة (Schwartz, Hugounenq, & Clements, 1995, p. 01)؛ أو أي تدابير تُبقي الأسعار بالنسبة للمستهلكين أقل من مستوى السوق، أو تُبقي الأسعار بالنسبة للمنتجين فوق مستوى السوق، أو تخفض التكاليف للمستهلكين والمنتجين من خلال دعم مباشر أو غير مباشر (Moor & Calama, 1997, p. 01). وهذا التعريف لا يزال الأكثر شيوعاً لقياس الدعم نظراً لبساطته، خاصة وأنه يستند إلى مقاربة الفجوة السعرية، والتي تنطلق من فكرة المقارنة بين السعر الملاحظ وبين سعر مرجعي ما (Fattouh & El-Katiri, 2012, p. 11). وبالنسبة لاتفاقية الدعم والتدابير التعويضية للمنظمة العالمية للتجارة 1994، يعتبر الدعم الحكومي موجوداً إذا كانت هنالك مساهمة مالية عمومية تتضمن تحويل مباشر للأموال من قبل الدولة في شكل منح، قروض، شراء أسهم، حوافز جبائية ...الخ. وأيضاً إن وجود أي شكل من أشكال دعم الدخل أو الأسعار وفق ما تتضمنه اتفاقية التجارة التعريفات الجمركية: الجات (WTO, 2025, p. 229).

**الجدول 1**: أشكال وآليات الدعم حسب السلع والخدمات في الجزائر

| تخفيض السعر للمستهلك | خفض الضرائب والرسوم الحكومية | دعم فوائد القروض للمواطن في كل من: | الدعم المباشر من الموازنة العامة للدولة |
|---|---|---|---|
| الديزل؛ البنزين؛ الكيروسين؛ المازوت؛ غاز الطبخ؛ الكهرباء. | السكر، وزيت الطعام؛ الأدوية البشرية؛ الأسمدة والمخصبات؛ الأعلاف؛ مدخلات الإنتاج الصناعي. | الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط؛ قروض السكن؛ قروض الاستثمار وإنشاء المؤسسات. | غاز الطبخ؛ الكهرباء؛ السكر، وزيت الطعام؛ الحبوب الغذائية والحليب؛ القهوة، الإسكان، ومياه الشرب، والتعليم؛ الصادرات الغذائية، ومدخلات الإنتاج الزراعي ومياه الري؛ بعض المؤسسات الحكومية الإنتاجية والخدمية. |

**ملاحظة**: تم إضافة مادة القهوة للجدول (عمود الدعم المباشر) من قبل الباحث، والتي تم إدراجها ضمن قائمة السلع المدعمة العام 2024.

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2018، صفحة 16)

ب. **الإنفاق الاجتماعي**: أي إنفاق حكومي يشمل المعاملات في شكل بضائع وخدمات مقدّمة إلى الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية، استنادا إلى أساس غير قائم على السوق، وأيضاً من خلال وسائل تحويل مثل الدعم والمنح والإعفاءات الضريبية وغيرها من التحويلات (الإسكوا، 2019). وتعتمد وزارة المالية الجزائرية مصطلحات النفقات الاجتماعية أو التدخلات العمومية للدلالة عليه في ميزانية الدولة بحسب القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية والمؤرخ في 7 يوليو 1984، وتحديدا المادة 25 تحت العنوان الرابع، تشتمل عدة بنود أساسية: إعانات الأسر (دعم المنتجات واسعة الاستهلاك، التعليم المجاني، دعم الكهرباء والغاز والماء الموجه للاستعمال المنزلي، اعانات عائلية أخرى)؛ دعم السكن (منحة مالية تمنحها الحكومة للأفراد كنسبة من إجمالي سعر المسكن)؛ دعم الصحة العمومية؛ إعانات المجاهدين؛ إعانات

المتقاعدين؛ إعانات الفئات المحرومة وذوي الاحتياجات الخاصة وذوي الدخل الضعيف. وتنتهج الجزائر عدة آليات للدعم، بين دعم الأسعار مباشرة، وخفض الضرائب والرسوم الجمركية، وكذلك دعم القروض البنكية ...الخ.

**ج. الحوكمة الفعالة:** والتي يؤكد (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2018) التابع للأمم المتحدة أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة أصبح يتوقف على مدى فهمها ومدى تطبيقها، ومدى فعالية الاستراتيجيات والممارسات المتصلة بها، وتتضمن ثلاث محاور كبرى وإحدى عشر مبدأ: (01) الفعالية: الكفاءة، الواقعية، التشاركية مع الشركاء الخارجيين؛ (02) المساءلة: النزاهة، الشفافية وحق الوصول للمعلومة، الرقابة؛ (03) الشمول: عدم ترك أي أحد خلف الركب، عدم التمييز، المشاركة بين كل الفاعلين، اللا مركزية، الانصاف بين الأجيال.

**د. استراتيجية الاستهداف:** يرى (Coady, Grosh, & Hoddinott, 2004, p. 05) هو الأساس في رفع كفاءة برامج الدعم الحكومي، فالاستهداف الدقيق يعظم الفوائد التي يمكن أن يحصل عليها محدودو الدخل. فمثلاً وإذا افترضنا أن اقتصادا ما به 100 مليون شخص، 30 مليون منهم فقراء؛ وميزانية برنامج الدعم هي 300 مليون دولارا؛ فإنه مع عدم وجود استهداف سيستفيد كل فرد من السكان من 3 دولارات. أما إذا كان الاستهداف دقيق، فإن الدعم سوف يذهب للفقراء فقط بمعدل 10 دولارات لكل فقير، أو أن الحكومة سوف توفر 210 مليون دولارا إذا تقرر الاستمرار في منح كل شخص فقير 3 دولارات لأنه مجموع ما سوف يتم توزيعه هو 90 مليون دولارا فقط.

**هـ. الأمن الاقتصادي:** هو قدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم ونفقاتهم الأساسية بطريقة مستدامة وكريمة. ويجب مراعاة أن هذا التعريف يختلف حسب احتياجات الفرد الفسيولوجية والوضع البيئي الذي يعيش فيه، فضلاً عن المعايير الثقافية المتبعة (ICRC, 2020). وتجدر الإشارة أن وضعية الأمن الاقتصادي للبلاد قد لا تعكس مستوى التنمية فيها والعكس بالعكس. وهذه النتيجة تعتبر من بين أهم ما توصل إليها تقرير "الأمن الاقتصادي من أجل عالم أفضل" الذي صدر عن مكتب العمل الدولي العام 2004، فعلى سبيل المثال تبوأت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة 25 برغم قوتها الاقتصادية (ILO, 2004, p. 425)، حيث حققت عام 2004 أضخم ناتج أجمالي محلي تجاوز 12217 مليار دولار في الوقت الذي تحقق فيه السويد سوى ناتج إجمالي محلي مقداره 384 مليار دولار برغم تربعها على المرتبة الأولى في مؤشر الأمن الاقتصادي، وفنلندا التي تحصلت على المرتبة الثانية لم يتجاوز ناتجها المحلي 197.5 مليار دولار. وتعرف (ILO, 2004, p. 276) "مؤشر الأمن الاقتصادي" بأنه متوسط مرجح لدرجات الأمن السبعة: أمن سوق العمل، الأمن الوظيفي، الأمن المهني، أمن العمل، أمن المهارات، أمن الدخل، أمن ضمان التمثيل (ILO, 2004, p. 14)، حيث يتم إعطاء وزن مزدوج لأمن الدخل وأمن التمثيل، حيث أن أمن الدخل الأساسي ضروري للحرية الحقيقية في اتخاذ الاختيارات، وأن أمن التمثيل ضروري لتمكين الفئات الضعيفة من الاحتفاظ بأمن الدخل.

**و. الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:** يشير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بحسب (ESCWA, 2014, p. 01) وبرغم تعدد التسميات إلى ذلك الاقتصاد الذي محوره الناس، أين يمكن الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي من إنتاج للسلع أو الخدمات وغيرها في تلبية احتياجات الأفراد وليس تعظيم الأرباح، وبذلك فإنه اقتصاد يختلف عن النماذج الاقتصادية العادية من حيث أنه يشكل قناة تعبر من خلالها فضائل التقدم والتنمية من نقطة المكاسب الربحية الذاتية للأفراد إلى رحاب خدمة التنمية الاجتماعية، بمعنى أنه اقتصاد يوفر وسائل اقتصادية لأهداف لاجتماعية. كما يهدف

بشكل عام إلى معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية عميقة التجذر في المجتمع، مثل: الفقر والعمالة المستضعفة، ذلك من خلال تسهيل الوصول إلى: التمويل، معلومات السوق، المدخلات، التكنولوجيا، وخدمات الدعم والأسواق للحد من عدم المساواة في سوق العمل وسوق المنتجات. وتعزيز مستوى الدخل وضمان استمراريته.

**2. 2. الدراسات السابقة:**

- **دراسة** (Naser, 2021) والتي أعدت بدعم من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، وتناولت دعم السلع الأساسية في المنطقة العربية من خلال رصد التحولات التي مست سياسات الدعم في المنطقة والعوامل التي أثرت في ذلك، ودور صندوق النقد الدولي فيها، وخلصت الدراسة إلى أن الإصلاحات المستهدفة يمكن أن تؤدي إلى زيادات كبيرة في الرفاهية، خاصة للأسر ذات الدخل المنخفض، وقد استعانت الدراسة بالعديد من البحوث والتقارير التي عالجت أثر سياسات الدعم، وهو ما جعل منها أرضية علمية خصبة لهذه الدراسة.
- **دراسة** (صندوق النقد العربي، 2018) التي تطرقت لسياسات الدعم الحكومي في الدول العربية من خلال استبيان تم ارساله إلى الدول الأعضاء بهدف تحليل واقع الدعم الحكومي فيها والاتجاه العام لتطوره وآليات تنفيذه، إضافة إلى الإصلاحات التي اتخذت والمقترح تطبيقها من قبل خبراء الصندوق. وقد خلصت الدراسة أهمية الانفاق الحكومي في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع ضرورة مراجعة آلياته وتوجهاته وفق رؤية علمية ترتكز على مزيد من المسوحات الإحصائية لتحسين معدل الاستهداف، وهي النتائج التي ساهمت كثيراً في رسم الخطوط العامة لهذه الدراسة.
- **دراسة** (IMF, 2016) أعدها فريق من موظفي صندوق النقد الدولي في إطار سلسلة ورقة "قضايا مختارة" حول الجزائر، لتكون بمثابة وثيقة أساسية للمشاورات الدورية مع الدولة العضو. وتستند هذه الورقة إلى المعلومات المتاحة وقت إعدادها في 29 أبريل/نيسان 2016.
- **دراسة** (Carlo , Randa , Younes , & Giorgia , 2014) وقد عالجت إصلاح الدعم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث آخر التطورات والتحديات المستقبلية، وأكدن أنه برغم أن دعم الأسعار في المنطقة يعد أمرًا شائعًا إلا أنه لا يُوجّه بدقة إلى مستحقيه، وأن أثره التنموي ضعيف وتكلفته عالية لأنه يُفيد الفئات الأغنى بدلًا الفئات الأكثر ضعفًا، وكشفت الدراسة أن استبدال دعم الأسعار المعمّم بأدوات شبكة أمان اجتماعي أكثر عدالة وقدمت جملة من مقترحات الإصلاح كانت بمثابة خارطة طريق لهذه الدراسة.
- **دراسة** (Bassam & Laura, 2012) والتي عالجت موضوع دعم الطاقة في العالم العربي بإشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغطت 16 دولة عربية بما فيها الجزائر. وقد تطرقت بالتفصيل للأسباب المنطقية للدعم الحكومي، إضافة إلى تقييم سياسات الدعم في الدول محل الدراسة والتبعات غير الرغوب فيها للدعم غير الممنهج. ودعت الدراسة إلى ضرورة إصلاح الدعم من خلال اقتراح خيارات. وبرغم موضوعها المتعلق بدعم الطاقة إلاّ أنّ نتائجها أتاحت أرضية علمية جيدة لهذه الدراسة، خاصة من خلال توصياتها القابلة للتعميم على باقي أشكال الدعم والتي تمحورت بشكل أساسي حول ضرورة حوكمة الدعم كمدخل لاستدامة دوره التنموي.

**3. الجزء التطبيقي للدراسة:**

**3. 1. اختيار العينة ومجتمع الدراسة:** تسعى الدراسة لاختبار دور الإنفاق الاجتماعي في استدامة التنمية في الجزائر ومساهمته كمتغير استراتيجي لاستتباب أمنها الاقتصادي استناداً لعدة اعتبارات موضوعية، أهمها ضخامة المكتسبات التنموية التي ولدها نموذج الاقتصادي سيما منها فترة ما بعد 2020، وما تمليه من ضرورة التفكير في وضع استراتيجية لصونها وضمان استدامتها، والتي يأتي على رأسها تعزيز البعد الاجتماعي في السياسة العامة للدولة، فكما جاء في (مجلة الجيش، 2025، صفحة 04) أن مواصلة تعزيز المكاسب التنموية المحققة يتم وفقط من خلال سياسات حفظ كرامة المواطن وتحسين الإطار المعيشي العام، وثانياً تنفيذ البرامج الموجهة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فعلى مدار الخمس سنوات بين عامي 2020 إلى 2024 حقق النموذج الاقتصادي في الجزائر مكتسبات تنموية ضخمة وعلى كافة الصُعد عززت بها الدولة مستوى أمنها الاقتصادي، وقد قطعت من خلالها أشواطاً معتبرة في درب تعزيز المشروع النهضوي الذي يتجسد ميدانياً بما تحقق من إنجازات غير مسبوقة (مجلة الجيش، 2025، صفحة 01) وقد استجابت تلكم الانجازات لتطلعات الأمة الجزائرية (مجلة الجيش، 2023، صفحة 16)، وهو ما تظهره المؤشرات الاستدلالية الرسمية المحلية والدولية، وأكدته التصريحات والمنشورات رفيعة المستوى، فقد قفز الناتج المحلي الإجمالي وفق (World Bank, 2025) من حدود 20.9 تريليون دج العام 2020 إلى أكثر من 33.64 تريليون دج نهاية العام 2023، والتوقعات بحسب (مشروع قانون المالية، 2025، صفحة 318) بلوغ عتبة 37.86 تريليون دج العام 2025 وقرابة 41.86 تريليون دج العام 2027 مرورً بحوالي 40.85 تريليون دج العام 2026، والرهان الأكبر وكما أكد (تبون، 2024أ) هو تحقيق دخل قومي 400 مليار دولار وحجم صادرات خارج المحروقات 15 مليار دولار بحلول العام 2029، وهو الرهان الذي وضع على ضوء ما وصفها (تبون، 2024ب) بأنها "مؤشرات خضراء" حققتها الجزائر دخلت من خلالها الدولة في مسار كسب رهان التنمية الوطنية والرفع من مستوى أمنها الاقتصادي.

إن تلكم الإنجازات التنموية تملي حتمية وضع استراتيجية محكمة لصونها خاصةً وأنها تأتي في خضم مناخ دولي قاتم تضاعف فيه التضخم بحسب (World Bank, 2025) من حدود 1.9% العام 2020 إلى 5.6% العام 2023 مروراً بما تجاوز 7.9% العام 2022، ولا يزال يعاني من مخلفات جائحة كورونا، ويشهد توترات جيوسياسية حادة على رأسها الحرب الروسية الأكرانية، وتهدده كوارث طبيعية متوالية أثرت على استقرار الأسعار الدولية.

أضف إلى ذلك، تتزامن تلكم المكتسبات مع تصاعد ملحوظ في التهديدات التي تسعى لضرب مشروع التنمية الوطني؛ فالممانعة الداخلية لأطراف من ذوي المصالح الفردية أو ممن يوالون عصبة الفساد التي نهبت البلاد لعقود تمثل أضخم التحديات؛ كما أن الدبلوماسية الجزائرية حققت إنجازات تاريخية لم ترق للكثير دولياً. وفي نفس السياق، تضمنت استراتيجية التنمية سارية المفعول مراجعة جذرية لبعدها الدولي، وهو ما ولد أعداءً خارجية بمخططات ممنهجة مضادة، فمثلاً، تُراجع الحكومة اليوم عديد الاتفاقات الدولية جذرياً وفق منطق رابح/رابح تتصدرها اتفاقية الشراكة الأورو

متوسطية. وتشهد وجهات الاستثمار والتجارة الدوليين تحولات عميقة، فصادرات واستثمارات فرنسا إلى الجزائر تراجعت مقارنة بالفترة قبل عام 2020، فحسب (Douanes françaises, 2025) وفي حين ارتفعت واردات الجزائر من فرنسا بنسبة 5.7% عام 2018 لتبلغ 5.3 مليار يورو مقارنة بالعام 2017، تراجعت إلى حدود 4.49 مليار يورو العام 2023 مروراً بقرابة 4.51 مليار يورو عام 2022 و3.73 مليار عام 2021، كما وأشار (Banque de France, 2025) أن الاستثمارات المباشرة الفرنسية في الجزائر وبعد أن بلغت عام 2018 حدود 283 مليون يورو مقارنة بأقل من 64 مليون يورو عام 2016 تراجعت عام 2020 إلى أقل من 123 مليون يورو عام 2022.

**3. 2. عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:** من خلال مراجعة الأدبيات الاقتصادية والقراءات العلمية في دراسات التنمية الاجتماعية، وعلى ضوء التحليل والاستنتاجات العلمية، يمكن أن استبطان العديد من النتائج حول دور الإنفاق الاجتماعي للدولة في تعزيز واستدامة الأمن الاقتصادي للجزائر، والتي يمثل أهمها:

**3. 2. 1. "بيان أول نوفمبر 1954" يمثل المرجعية الأساسية للسياسة الاجتماعية للدولة الجزائرية:**

برغم بساطة صياغته اللغوية، وصغر حجم متنه بما لا يتجاوز 900 كلمة، ضَّم "بيان أول نوفمبر 1954" أبعادًا استراتيجية قريبة ومتوسطة وبعيد المدى: سياسياً، اقتصادياً، واجتماعياً ...الخ، كما واستبطنت طياته "تركة نوفمبرية" تنموية رصينة يمكن الركون إليها كلما تطلب الأمر إنعاشاً للاقتصاد الوطني أو دفعاً للمنظومة الاجتماعية للبلاد. ويبقى واحدا من أجَّل مرجعيات الأمة الجزائرية، والتي تلقى إجماعاً عاماً من قبل الجزائريين بغض النظر عن اعتقاداتهم الفكرية، أصولهم أو انتماءاتهم العرقية، توجهاتهم السياسية، أو رقع تواجدهم الجغرافية بين مختلف جهات الوطن.

إنه، وكما كتب (عباس، 2005، صفحة 166): "عَقْدُ مِيلاَد" الجزائر الجديدة.

ويرى (الزبيري، 2007، صفحة 51) أنه يمكن تقسيم مضمون "بيان أول نوفمبر 1954" إلى ثلاثة محاور أساسية: أولها ظرفي، وأصبح اليوم جزءاً من التاريخ، ويتمثل في الإشارة إلى العوامل والظروف التي دفعت المجاهدين إلى إشعال فتيل العمل المسلح؛ والثاني يتعلق بالصراع مع الاستعمار ووضع الشروط الواجب توفرها لأي تفاوض مع السلطة الاستعمارية؛ أما المحور الثالث، والذي يبقى سائر المفعول حتى بعد استرجاع الاستقلال، فهو الجزء المتعلق بالأهداف المستقبلية للثورة، وبعبارة أدق مبادئ وأسس الدولة الوطنية. وهذا المحور الثالث والبعد الاستراتيجي الذي أشار إليه (الزبيري، 2007) والذي يختزنه "بيان أول نوفمبر 1954".

منذ بدايات التخطيط للثورة التحريرية المجيدة 1962/1954 كان التوجه الاجتماعي واضحًا، وهو ما يمكن استنباطه من عدة مواضع في متن "بيان أول نوفمبر 1954"، أبرزها تحديد "إِقَامَة اَلْدَوْلَة اَلْجَزَائِرِيَة اَلْدِيمُقْرَاطِيَة اَلْاجْتِمَاعِيَة ذَاتِ اَلْسِيادَة ضِمْنَ إِطَار اَلْمَبَادِئ اَلْإِسْلَامِيَة" كأول هدف للاستقلال، إضافة إلى النبرة القاسية تجاه الامبريالية في مطلع البيان وخاتمته، في الفقرة الأولى حذرت قيادة الثورة مما قد يحاول عملاؤها وبعض ممتهني السياسة الانتهازية نشره بين الجزائريين من مغالطات: "نُعلمُكم أَنْ غَرَضَنَا مِنْ نَشْرِ هَذَا الإِعْلَان ... رَغْبَتُنَا ... أَنْ نُجَنِبَكُم اَلْالْتِبَاس اَلْذِي يُمْكِن أَنْ

تُوقِعَكُم فِيهِ اَلْإِمْبِرْيَالِيَة وَعُمَلاَؤهَا اَلْإِدَارِيُون، وَبَعْضِ مُحْتَرِفِي اَلْسِيَاسَة اَلْانْتِهَازِية"؛ ومن ثم التأكيد على مشاعر الكره التي يكنها الشعب الجزائري لها من خلال عبارة: "اَلْوَاثِقُونَ مِنْ مَشَاعِرِكَ اَلْمُنَاهِضَةِ لِلَإِمْبِرْيَالِيَة". كما أن قادة الثورة كان خطابهم جلياً في سياق حفظ دم المواطن الجزائري عندما دعت فرنسا في آخر "البيان" إلى: "رَغْبَتِنَا اَلْحَقِيقِية فِي اَلْسِلْم، وَتَحْدِيداً لِلْخَسَائِرِ اَلْبَشَرِيَة وَإِرَاقَةِ اَلْدِمَاء"، وهي الدعوة التي تضمنت أرقى وأعلى مراتب التوجه الاجتماعي لقيادة الثورة المجيدة، وهو "الإرث النوفمبري" الذي لا تزال تعتبره الحكومة الجزائرية خطاً أحمر غير قابل للمساس به.

وبعنوان عريض كتب (معمري، 2008، صفحة 364) أن "الثورة الجزائرية هي ثورة اجتماعية"؛ وأن هذا الطابع الاجتماعي تولد من طابعها الشعبي وكان جلياً في مختلف مراحلها؛ وكان ظاهرة عميقة لا تقتصر على الجانب الظاهري الذي نلمسه، بل كان يسري كالدم في شرايين الثورة من خلال سيطرته على روح قياداتها. وذلك الطابع الشعبي لا يُفَسر فقط بالانضمام الشعبي، وإنما يُفسر بالأصول الشعبية للقيادة السياسية والعسكرية للثورة الجزائرية (معمري، 2008، صفحة 361). فأثناء "الثورة التحريرية المجيدة 1962/1954" وبرغم ضعف الموارد المالية والعجز في الموازنة العامة، إلاّ أنّ قيادة جبهة التحرير الوطني كان تمسكها غير قابل للتنازل عن سياسة الرعاية الاجتماعية للشعب الجزائري.

وفي هذا السياق، ذكر (بوحموم، 2017 ، صفحة 545) أن الدراسات المتخصصة في مجال التمويل المتعلقة بحسابات جيش التحرير الوطني قد قدرت مجموع النفقات العامة للولايات التاريخية العام 1959 ما بين 8.8 إلى 9.4 مليار فرنك فرنسي أي نفقة شهرية تتراوح بين 700 إلى 800 مليون فرنك فرنسي، وهذا ما جعل من ميزانية الولايات التاريخية تعاني من عجز مالي يقدر بنحو 600 مليون فرنك... وبرغم ذلك يؤكد (بوحموم، 2017 ، صفحة 547) أن حجم النفقات الخاصة بدعم الشعب كانت تقريباً تمثل نفس القيمة المالية للنفقات العسكرية لجيش التحرير الوطني (حوالي 4 مليار فرنك فرنسي) بنسبة تجاوزت 47.2% من مجموع النفقات العامة. وهو ما نعتقد أنه يؤكد المنهج الاجتماعي الذي تبناه قادة جبهة التحرير الوطني أثناء الثورة.

وقد اشتملت تلك "النفقات الخاصة بدعم الشعب" التي أقرتها جبهة التحرير الوطني في إطار سياستها الاجتماعية على: المنح العائلية للمجاهدين، مساعدات العائلات المعوزة وعائلات الشهداء، إعانات للمدارس القرآنية ولطلبة العلم...الخ. فنقلاً عن (وزارة المجاهدين، 1996) ذكر (بوحموم، 2017 ، صفحة 547) أن جبهة التحرير الوطني خصصت منح للأسرى وعائلات الشهداء بحيث لكل عائلة تقطن في الريف منحت مبلغاً شهرياً 2000 فرنك كأساس بزيادة 2000 فرنك عن كل شخص، أما بالنسبة لسكان المدن فقد خصصت للعائلات المعنية 5000 فرنك شهرياً مع إضافة 2000 فرنك لكل شخص. كما أنه كانت تقدم مساعدات مالية وعينية للعائلات المعوزة وبدون دخل، والتي تخضع قيمتها للإمكانات المادية للقسم أو الناحية، وكذا للقيمة المالية التي يتبرع بها سكان الإقليم الذي تقيم فيه العائلات المعنية بالمساعدة.

إن الحقائق التاريخية تؤكد أنه وبنفس القدر الذي أولت فيه قيادة الثورة التحريرية المجيدة 1962/1954 اهتمامها بالجوانب العسكرية واللوجستية قصد تحقيق الانتصارات الميدانية على العدو الفرنسي، فقد أولت عناية خاصة بالجانب

الاجتماعي في سياستها العامة للمواطنين باعتبارهم مصدر قوة الثورة واستمراريتها. ولقد ساهمت تلك الرؤية الرشيدة في منح الجزائر أكبر انتصاراتها التاريخية: الاستقلال، وأورثتها كتركة مرجعية في مرحلة البناء والتشييد ستينيات القرن الماضي وما بعدها، وحققت بها الدولة مغانم ضخمة لا تزال تشكل بنية تحتية لمشروع التنمية الراهن.

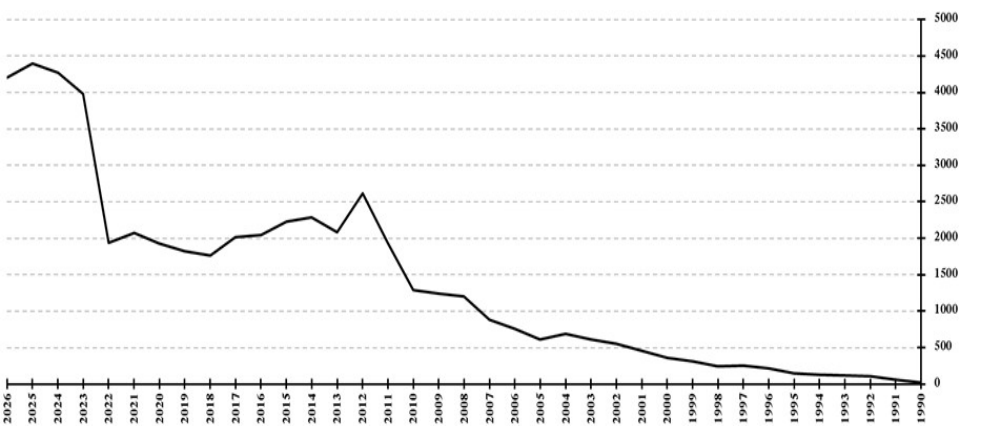
**3. 2. 2. الدعم الحكومي قيد رئيسي في ميزانية الدولة الجزائرية:**

على مدار فترة الاقتصاد الموجه ما بين عامي 1962 إلى 1989، شهدت ميزانية الدعم الحكومي في الجزائر تضاعفاً بأكثر من 20 مرة، وتعتبر تلك الزيادة ثورة اجتماعية لا سيما أنه وعلى مدار نفس الفترة لم يرتفع عدد السكان سوى بحدود الضعف من حدود 11.8 مليون نسمة العام 1962 إلى قرابة 24.75 مليون نسمة العام 1989.

وبرغم التحول إلى اقتصاد السوق أواخر ثمانينيات القرن الماضي، إلاّ أنّ الجزائر دجنت توجهها الرأسمالي، وأبقت على الطابع الاجتماعي لاقتصادها غير قابل للتفاوض، بل وعززته في سبق تاريخي بين الدول النامية وحتى المتقدمة.

ويوضح الشكل (01)، التطور الهائل الذي شهده حجم التحويلات الاجتماعية بعد 1989 إلى غاية توقعات العام 2026، فقد تضاعفت التحويلات من 19.4 مليار دج العام 1990 إلى أكثر من 358 مليار دج العام 2000 وحوالي 4276 مليار دج العام 2024، وتشير التوقعات بلوغ عتبة 4203 مليار دج العام 2026، مع الإشارة أن عدد السكان لم يرتفع سوى بأقل من الضعف من حدود 25.37 مليون نسمة العام 1990 إلى قرابة 46 مليون نسمة العام 2024.

**الشكل 1: تطور حجم "الدعم الحكومي" في الجزائر بعد التحول لاقتصاد السوق للفترة 1990 إلى 2026** (الوحدة: مليار دج)




المصدر: (ONS, 2011)، (MoF, 2025a).

وتخصص الحكومة أكثر من نصف التحويلات الاجتماعية إلى دعم الأسر عبر دعم أسعار سلة واسعة من السلع الاستهلاكية والتي تغطي تقريبا 80% من سلة الاستهلاك اليومي للفرد الجزائري، إضافة إلى مساعدة المواطنين على شراء مساكن من خلال تكفلها بنسب عالية من الثمن الكلي للمسكن تصل حتى نسبة 30%، ويسدد المواطن الباقي بالتقسيط وعلى فترات زمنية طويلة جدًا قد تتجاوز 20 سنة.

إضافة إلى ذلك فإن العلاج والصحة العمومية في الجزائر مجانية بالكامل، ويستفيد الموظف من تخفيض 80% على الأدوية التي يشتريها، في الوقت الذي لا يدفع الموظف من ذوي الأمراض المزمنة أي ثمن مقابل الأدوية التي يشتريها؛ وهذه الإعانات تشكل دعماً مباشراً للقدرة الشرائية للموظف الجزائري، وتسهم كثيراً في تحسين وضعة الاجتماعي وتبقيه خارج تقلبات أسعار السوق والضغط التضخمي بمسافات بعيدة نوعاً ما.

**الجدول 2: بنية التحويلات الاجتماعية في الجزائر للفترة 2000 إلى 2022** (الوحدة: %)

| | 2000 | 2001 | 2004 | 2008 | 2012 | 2015 | 2018 | 2020 | 2022 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| إعانات الأسر (دعم أسعار المواد الاستهلاكية) | 18 | 21.1 | 20 | 34.5 | 24 | 26.2 | 23.4 | 24.3 | 32.8 |
| إعانات السكن الاجتماعي | 26 | 23.7 | 19 | 24.5 | 26.2 | 22 | 22.5 | 21.8 | 13.6 |
| إعانات الصحة العمومية | 12.7 | 13.4 | 15 | 13 | 22.4 | 17.8 | 19 | 17.7 | 19.8 |
| إعانات أخرى | 43.3 | 41.8 | 46 | 28 | 27.4 | 34 | 35.1 | 36.2 | 33.8 |
| **المجموع** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** |

المصدر: من إعداد الباحث بناءً عن بيانات (MoF, 2025a)

ويعتبر "الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون" من بين أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس مدى اهتمام الحكومة بالقدرة الشرائية للمواطن وتحقيق العدالة الاجتماعية، وهو ما تفطنت إليه الحكومة الجزائرية في إطار سياستها الاجتماعية وتوالت عملياته تحسينه كماً ونوعاً، فبين عامي 1990 إلى 2020 ضاعفت الدولة قيمته 100 مرة وذلك مسايرة لمؤشر أسعار الاستهلاك وتكلفة معيشة المواطن، إضافة لتطور الإنتاج الوطني وتحسن الوضع الاقتصادي.

**الجدول 3: تطور قيمة "الحد الأدنى للأجور" في الجزائر للفترة 1970 إلى 2020** (الوحدة: دج)

| تاريخ التعديل | القيمة |
|---|---|
| 1970 | 1.36 دج/الساعة |
| 1974 | 08 دج/الساعة |
| 1976 | 460 دج/الساعة |
| 01/01/1990 | 1000 |
| 01/01/1991 | 1800 |
| 01/07/1991 | 2000 |

| تاريخ التعديل | القيمة |
|---|---|
| 01/04/1992 | 2500 |
| 01/01/1994 | 4000 |
| 01/03/1997 | 4000 |
| 01/05/1997 | 4800 |
| 01/01/1998 | 5400 |
| 01/09/1998 | 6000 |

| تاريخ التعديل | القيمة |
|---|---|
| 2001/01/01 | 8000 |
| 2004/01/01 | 10000 |
| 2007/01/01 | 12000 |
| 2010/01/01 | 15000 |
| 2012/01/01 | 18000 |
| 2020/04/14 | 20000 |

المصدر: (وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي، 2025) .

وخلال الفترة 2020 إلى 2024 شهدت أجور القطاع العمومي الذي يضم حوالي 3 مليون مواطن أربع زيادات متتالية، بنسبة إجمالية بلغت 47% في إطار استراتيجيتها لبلوغ نسبة زيادة 100% بحلول العام 2027. فالإضافة إلى رفع الأجر الوطني الأدنى المضمون تم إعفاء الأجور التي تقل عن 30 ألف دج من الضريبة على الدخل، وتثمين معاشات قرابة 4 مليون متقاعد بزيادات تراوحت بين 10% و15% خلال العام 2024، ورفع الحد الأدنى لمنحهم بين 75% إلى 100% من الأجر الوطني الأدنى المضمون، مع إدراج علاوة الزوج وتثمين المعاشات التي تتراوح بين 20 ألف دج و50 ألف دج. وفي انجاز تاريخي، استحدثت الدولة العام 2022 جهاز منحة البطالة الذي يستفيد منه أكثر من مليوني شاب جزائري كمدخول شهري 18 ألف دج.

وفيما تعلق بقطاع الطاقة، وبرغم الزيادات التي أقرتها الحكومات الجزائرية في إطار ترشيد استهلاكها والتحكم في استعمالها العشوائي، فإنه وحتى 17 فيفري 2025 وبحسب (GlobalPetrolPrices, 2025) تتموقع الجزائر ضمن الدول الأولى عالمياً الأقل من حيث أسعار المنتجات الطاقوية الموجهة للاستهلاك العام.

فأسعار غاز السيارات والمدينة في الجزائر هي الأقل عالمياً بـ 0.067 دولار/لتر لغاز السيارات مقارنة 1.21 دولار/لتر كأغلى سعر في العالم بالسويد. أما أسعار البنزين فهو سابع (07) أدنى سعر في العالم بقرابة 0.341 دولار/لتر مقارنة 0.029 دولار/لتر كأدنى سعر عالمي في إيران و3.398 دولار/لتر كأغلى سعر في العالم بهونج كونغ. وبالنسبة لسعر المازوت فتحتل الجزائر المرتبة الرابعة (04) عالمياً بحوالي 0.215 دولار/لتر مقارنة 3.31 دولار/لتر كأغلى سعر في العالم بهونج كونغ؛ وحتى جوان 2024 تحتل الجزائر المرتبة 19 عالمياً بالنسبة لسعر الكهرباء بسعر حوالي 0.04 دولار/كيلوواط مقارنة بـ 0.464 دولار/كيلوواط كأغلى سعر في العالم ببرمودا.

**الجدول 4: تطور أسعار منتجات الطاقة في الجزائر للفترة 2007 إلى 2024** (الوحدة: دج)

| | 2007 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| البنزين العادي | 21.20 | 28.45 | 32.69 | 38.95 | 41.95 | / |
| البنزين الممتاز | 23.00 | 31.42 | 35.72 | 41.97 | 44.97 | / |
| النزين بدون رصاص | 22.60 | 31.02 | 35.33 | 41.62 | 44.62 | 45.62 |
| الديزل | 13.70 | 18.76 | 20.42 | 23.06 | 28.06 | 29.01 |
| غاز السيارات | 09.00 | 09.00 | 09.00 | 09.00 | 09.00 | 09.00 |

المصدر: وزارة المالية الجزائرية، قوانين (LF) ومشاريع قوانين المالية (PLF) للسنوات المعنية.

وبحسب بيانات (الوزارة الأولى، 2019، صفحة 16)، يستفيد حوالي 270 ألف مواطن جزائري من ذوي الاحتياجات الخاصة من مساعدات اجتماعية تتجاوز قيمتها 14 مليار دينار جزائري سنوياً؛ كما أن 91% من السكان يستفيدون من الضمان الاجتماعي الذي تتجاوز نفقاته 134 مليار دينار جزائري في السنة، والتي تستحوذ نفقات تعويض الأدوية حوالي 34% منها.

وفيما تعلق بالسكن، والذي يعتبر من أهم القطاعات المدعمة، والمتمثلة في مساعدة المواطنين على شراء مساكن من خلال تكفل الحكومة بنسب عالية من الثمن الكلي للمسكن تصل حتى نسبة 30% ويسدد الباقي بالتقسيط وعلى فترات زمنية طويلة جدا تصل حتى 20 سنة؛ وبحسب بيانات (الوزارة الأولى، 2019، صفحة 16) أيضاً فإنه خلال الفترة ما بين 1999 إلى جوان 2018 تم إنجاز 4.07 مليون وحدة سكنية مدعمة وتوزيعها على المواطنين.

وعلى مستوى التربية والتعليم، وفي ظل قناعاتها الراسخة أنها المدخل لتحقيق التنمية الشاملة للشعب وأجياله اللاحقة؛ أكدت الدولة مجانية التعليم والتكوين بكل أطواره، وفرضت الزاميته التعليم الابتدائي، وتكفلت بتعميمه على جميع مناطق الوطن وفئات المجتمع...الخ (الجريدة الرسمية، 2008، صفحة 09، 10)؛ وتخصص الدولة الجزائرية منذ عقود أكثر من 20% إلى 25% من ميزانيتها السنوية لدعم التعليم بكل أطواره وأنواعه: ما بين 13% إلى 18% على وزارة

التربية (التعليم ما قبل الجامعة)، ما بين 4% إلى 7% (التعليم العالي)، ما بين 1% إلى 1.5% (التكوين والتعليم المهنيين)، والجدول (05) يلخص مشهداً عاماً عن تلكم المخصصات المالية.

**الجدول 5: نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي ميزانية الجزائر لسنوات مختارة من الفترة 2000 إلى 2024** (الوحدة: %)

| | التعليم الأساسي والثانوي | التعليم العالي | التكوين المهني | نسبة الإنفاق الكلي على التعليم |
|---|---|---|---|---|
| **2024** | 9.43 | 4.24 | 0.78 | 14.44 |
| **2021** | 14.51 | 6.97 | 0.97 | 22.46 |
| **2018** | 15.48 | 6.83 | 1.02 | 23.33 |
| **2017** | 16.25 | 6.77 | 1.05 | 24.07 |
| **2016** | 15.89 | 6.49 | 1.05 | 23.43 |
| **2005** | 17.87 | 6.53 | 1.37 | 25.77 |
| **2000** | 13.75 | 4.00 | 4.87 | 22.61 |

المصدر: من إعداد الباحث بناءً عن قوانين المالية للجزائر للفترة 2000 إلى 2024.

### 3. 2. 3. الانفاق الاجتماعي متغير مستقل ومحفز استراتيجي في معادلة الأمن الاقتصادي الوطني:

برغم كل ما عصف بالجزائر من أزمات اقتصادية، وحتى سياسية وأمنية، أبقت على سياسات الحماية الاجتماعية كجزءٌ لا يتجزأ من السياسة العامة؛ فمثلا وبرغم العلاقة القوية بين أسعار النفط ومداخيل الدولة باعتباره يمثل أكثر من 50% من إيراداتها، إلاّ أنّ تناسب العلاقة ضعيف جداً، ففي عام 1987 ومع تراجع أسعار النفط بأكثر من 6.6% ارتفع حجم الدعم الحكومي بحوالي 3.2%، وفي عام 1991 ومع تهاوي أسعار النفط بأكثر من 32% زادت مخصصات الدعم الحكومي بقرابة 185%، كما أنه عام 2008 وفي الوقت الذي تراجعت فيه أسعار النفط بقرابة 53.3% زادت مخصصات الدعم الحكومي بأكثر من 36%، وعام 2023 رفعت الجزائر تحويلاتها الاجتماعية 105% في الوقت الذي تراجعت فيه أسعار النفط بقرابة 11.4%، والتوقعات تشير أنه مع نهاية عام 2025 ستشهد أسعار النفط انخفاضا بما يعادل 2.2% وبرغم ذلك سوف تزيد الجزائر من دعمها الحكومي بحوالي 3%.

**الجدول 6: مقارنة التغير السنوي لأسعار النفط وحجم الدعم الحكومي للجزائر للفترة 1987 إلى 2018** (الوحدة: %)

| | 1987 | 1991 | 1993 | 1997 | 2001 | 2006 | 2008 | 2012 | 2014 | 2020 | 2023 | 2025 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الدعم الحكومي* | 3.2 | 185 | 8.8 | 18.8 | 26.9 | 23.6 | 36.5 | 35.1 | 9.8 | 5.9 | 105 | 2.8 |
| أسعار النفط ** | -6.6 | -32.8 | -27.2 | -31.8 | -25.3 | -0.3 | -53.5 | -7.1 | -45.5 | -20.6 | -11.4 | -2.2 |

المصدر: * (MoF, 2025a). **من حساب الباحث بالتقريب بناءً على قواعد بيانات أسعار النفط

وتعزيزا لذلك، تؤكد الشواهد الميدانية، الدراسات العلمية الرصينة والتقارير الرسمية المحلية والدولية أن سياسة الدعم الحكومي الواسعة التي تنتهجها الجزائر ساهمت في تحقيق عديد المنافع الاقتصادية، الاجتماعية، وحتى السياسية والأمنية...الخ.

ولقد مكنت السياسية الاجتماعية من توسيع فرص حصول المواطن على السلع والخدمات الأساسية واسعة الاستهلاك، وتعززت قدرته الشرائية وبقي خارج الآثار الحادة للتضخم، وقد أشار تقرير (Eric, Kathryn, &

(Shwetha, 2024 أن الجزائر انتقلت عام 2024 من الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل إلى الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل.

أما فيما تعلق بتوسيع فرص الحصول على السلعة أو الخدمة والقضاء على الفقر ومعاناة ذوي الدخل المحدود؛ فإنه وبالنظر إلى بيانات (World Bank, 2025) يتضح تراجع نسبة الجزائريين الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار/اليوم، والذين كانوا عام 1988 يمثلون أكثر من 6.4% من إجمالي السكان لينخفض عددهم عام 2011 إلى أقل من 0.5% مروراً بحوالي 5.8% عام 1995، كما أنه ومن خلال مؤشر "فجوة الفقر" عند 3.20 دولار/اليوم والتي تعكس متوسط النقص في الدخل أو الاستهلاك ويقيس عمق الفقر في المجتمع ومدى انتشاره، فقد احدثت سياسات الدعم انحساراً للفجوة من حدود 6.8% عام 1988 إلى أقل من 0.8% عام 2011.

وقد أتت استراتيجية الدعم الحكومي للتعليم ثُمرها، فقد أحدثت تقدماً جد ملموس للدولة على سلم مؤشرات التعليم العالمية، فمعدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية من الإجمالي بالغي السن القانونية لذلك انتقل من حدود 74% العام 1971 إلى أكثر من 109% العام 2023، وهو مستقر فوق 100% منذ تسعينيات القرن الماضي، بسبب التأثير الإيجابي جدا لسياسة الدعم الحكومي التي دفعت المواطنين الذين تخطوا العمر المدرسي المقرر والأطفال الذين لم يبلغوه إلى إعادة الإلحتاق بالمدارس. كما أن نسبة الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي تنامت بين السكان من حدود 9% العام 1987 إلى أكثر من 56% العام 2023%.

**الجدول 7: مؤشرات مختارة للتعليم في الجزائر لسنوات مختارة من الفترة 1973 إلى 2023**

| | الالتحاق بالمدارس الابتدائية (% من السكان في السن الرسمي للالتحاق بالتعليم) | الالتحاق بالتعليم العالي (% إجمالي السكان) |
|---|---|---|
| **1973** | 85 | / |
| **1983** | 92 | / |
| **1987** | 94 | 09 |
| **1993** | 96 | 11 |
| **2003** | 111 | 18 |
| **2013** | 112 | 35 |
| **2023** | 109 | 56 |

المصدر: (World Bank, 2025).

كما شهدت الدولة استقراراً سياسيا متيناً مقارنة بعديد الدول التي عصفت بها أزمات سياسية وأمنية حادة خلال العقود الماضية، وقد ساهمت سياسة الدعم الحكومي المطبقة في تعزيز مؤشرات ذلك الاستقرار السياسي، فخلال الفترة ما بين عامي 1996 إلى 2019 يشير (World Bank, 2025) إلى تحسن مؤشر الاستقرار السياسي للجزائر من حدود (- 1.78) نقطة عام 1996، إلى (- 1.02) نقطة في 2019، وهو التحسن الذي شهد قفزة نوعية خلال الفترة 2020 إلى 2024 منقلاً من (- 0.85) نقطة العام 2020 إلى (- 0.58) نقطة العام 2023؛ وهي مستويات مرضية جدا

مقارنة بالأوضاع الأمنية والسياسية لدول الجوار ودول العالم سيما أن قيمة المؤشر تتراوح بين قيمة دنيا (-2.5 استقرار سياسي ضعيف)، وقيمة قصوى (2.5 استقرار سياسي قوي).

**3. 2. 4. الفعل التنموي للدعم الحكومي مرهون بتحسين معدل الاستهداف:**

أشار صندوق النقد الدولي (IMF, 2016, p. 26) أن الدعم الحكومي الذي تنتهجه الجزائر يعتبر جزءا لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية للبلاد، ولكن يبقى من الناحية المالية مكلفا للغاية بحيث يهدّد استدامته؛ وبرغم أنه سيكون إعادة توجيهه تحديًا كبيراً؛ ومع ذلك، تشير التجارب في بلدان أخرى إلى أن إصلاح الدعم الحكومي وإذا تم التخطيط له بدقة، وتطبيقه بعناية سيكون ناجحًا ويعزز العدالة الاجتماعية، وبالتالي يحقق نمواً أكثر شمولاً على المدى الطويل. وقبل ذلك، صرحت مديرته (Lagarde, 2013) أن الجزائر تخصص حصة كبيرة من الموارد العامة لدعم الأسعار، وإضافة إلى التكلفة العالية لمخصصات الدعم تلك، فإنها وللأسف معظمه يُستهلك من قبل أولئك الذين لا يحتاجون إليه حقًا: وهم الأشخاص الأثرياء؛ وفي الوقت نفسه، يستنزف ذلك الدعم الموارد الثمينة من أولويات الإنفاق الأخرى. فالإعانات يجب أن تكون محددة بدقة وموجهة بشكل أفضل للأشخاص الذين يحتاجون إليها حقًا.

وتؤكد بيانات (ONS, 2013) تلك النتائج (أعلاه)، فمن خلال الجدول (08) يتضح أنه وبرغم أن الإعانات تصل حقيقة إلى الأسر الفقيرة، إلاّ أنّ الأسر الأغنى (الخمس 05) من المجتمع الجزائري تستفيد أكثر بحوالي 38% من تلك الأسر الأفقر (الخمس 01) من "الدعم الحكومي"؛ كما وتستهلك أسر (الخمس 05) الثرية في المتوسط ستة (06) أضعاف ما تستهلكه أسر (الخمس 01) من منتجات الوقود المدعوم؛ وفي نفس السياق، تستهلك الأسر الأغنى أكثر بحوالي 61% من الكهرباء المدعومة مقارنة بالأسر الأفقر، و58% أكثر من المياه المدعومة، و18% من المنتجات الغذائية المدعومة؛ أي أن ميسوري الحال في الجزائر هم أكثر المستفيدين من "الدعم الحكومي".

**الجدول 8: النفقات الشهرية للأسرة الجزائرية على السلع المدعومة العام 2011**

| (الوحدة : دينار جزائري) | الغذاء | غاز البوتان | الوقود | الكهرباء | الماء | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الخمس 01** | 56.526 | 5.210 | 2.463 | 12.128 | 5.066 | 81.379 |
| **الخمس 02** | 64.367 | 5.456 | 3.979 | 13.779 | 6.468 | 94.052 |
| **الخمس 03** | 66.351 | 5.592 | 6.555 | 15.281 | 6.470 | 100.248 |
| **الخمس 04** | 66.647 | 4.896 | 10.213 | 16.385 | 7.508 | 105.636 |
| **الخمس 05** | 66.498 | 3.842 | 14.719 | 19.542 | 8.001 | 112.599 |
| **المتوسط** | 64.078 | 4.999 | 7.586 | 15.423 | 6.703 | 98.789 |
| **نسبة خ5/خ1** | 1.18 | 0.74 | 5.98 | 1.61 | 1.58 | 1.38 |

المصدر: (ONS, 2013) نقلاً عن (IMF, 2016, p. 31).

وذلك الوضع ينافي التجارب الدولية والدراسات البحثية التي تؤكد أن العدالة الاجتماعية تستلزم أن تكون سياسة الدعم الحكومي المطبقة تصاعدية لصالح الفقراء، بمعنى أن تحصل أفقر 40% من الأسر على ما يتراوح بين 50% إلى 80% من القيمة الكلية للدعم (Coady, Grosh, & Hoddinott, 2004, p. 10). وبرغم أن البعض من

الباحثين يذهب إلى ضرورة تقبل سقفٍ معين من سوء توزيع الثروة في مرحلة ما من أجل رفع معدلات النمو، إلا أنه حديثاً أصبحت القناعة راسخة أن عدالة توزيع الثروة شرطا لازماً للتنمية المستدامة، فسوء التوزيع يولد صراعات داخلية تهدر سنوات العمل التنموي الجاد، فكما أكد (Andrew & Jonathan , 2011, p. 14) فإن انخفاض بعشر أجزاء من المئة في عدم المساواة (أي تغير مؤشر جيني من 40 إلى 37) يطيل المدة المتوقعة للنمو الاقتصادي بمقدار 50%. كما أن الدعم غير الموجه بحسب (IMF, 2016, p. 32) يؤدي إلى تشوهات اقتصادية وبيئية؛ فمثلا يتسبب دعم الطاقة في تشجيع الصناعات كثيفة رأس المال ما يقزم من دور الاستثمارات في امتصاص البطالة. وعلاوة على ذلك، يضيف (IMF, 2016, p. 32) فإن الفروق الكبيرة في الأسعار مع الدول المجاورة تخلق حوافز للتهريب، وقد قدرت السلطات الجزائرية أنه في عام 2012 تم تهريب 1.5 مليار لتر من البنزين ووقود الديزل، أي ما يعادل ربع (4/1) الإنتاج المحلي إلى البلدان المجاورة حيث ترتفع أسعارها من ثلاثة إلى خمسة أضعاف، ناهيك أن دعم الطاقة يقلل من الحافز للاستثمار في كفاءة الطاقة والنقل العام والطاقة المتجددة من خلال إحداث زيادة في استهلاك الطاقة، فإنها تؤدي إلى تفاقم التلوث المحلي، والازدحام المروري، والاحتباس الحراري، وفي ذلك الصدد تشير بيانات (IEA, 2025) أن انبعاثات غاز ثاني أكسد الكربون ($CO_2$) تضاعفت في الجزائر 146% بين عامي 2000 و2022 كل ذلك برغم الكثير من الرسوم والضرائب التي استحدثتها الجزائر على التلوث خلال تلك الفترة في إطار الجباية البيئية وغيرها، ولكن حجم الدعم الحكومي الضخم كان غالبا ما يمتص تلك الرسوم والضرائب ويضعف من فعاليتها في حماية البيئة.

وتفرز سياسة الدعم الواسعة عبئا شديداً على الموازنة العامة للدولة، خاصة وكما أشار (صندوق النقد العربي، 2018، صفحة 18) من خلال ما يعرف "فاقد ضريبة استهلاك الطاقة" بالنسبة للدول النفطية، والذي لامست قيمته عام 2015 حدود 2.5 مليار دولار بالنسبة للجزائر، صنواً مع العجز شبه المزمن الذي يمكث على الموازنة العامة للدولة، والذي بلغ العام 2018 بحسب بيانات وزارة المالية حدود 1913.5 مليار دج ليرتفع العام 2024 إلى 6170 مليار دج والتوقعات تشير إلى أكثر من 8350 مليار دج العام 2027 ما يمثل قرابة 22% من الناتج الإجمالي المحلي، وهو رقم ضخم يعبر حالة مقلقة للاقتصاد الجزائري الذي يستعد لمرحلة حاسمة من الإنعاش وبحاجة ماسة لمصادر تمويل ضخمة، والتي يمكن توفير نسب عالية منها من خلال إعادة توجيه الدعم وتخفيف حدة مزاحمته للإنفاق العمومي الموجه للنمو، سيما وأنّ البيانات تشير إلى أنه وفي حين تستحوذ مخصصات الدعم على خمس ميزانية الدولة لا تستفيد القطاعات المنتجة إلاّ ما لا يزيد عن 2% إلى 5% منها.

وعلى ضوء التحليل السابق، نعتقد أنه ومن أجل انجاح تعزيز دور السياسة الاجتماعية في استدامة التنمية، يجب تحقيق توازن بين: الاعتبارات الاجتماعية في مشروع التنمية، والكفاءة الاقتصادية في استغلال الموارد المتاحة، وهو ما لن يتحقق إلا من خلال إعادة النظر في سياسة الدعم الحالية، وإعادة توجيهها نحو "استهداف" الفئات المستحقة لها.

وفي هذا الاتجاه، وبرغم صعوبة تحديد و"استهداف" تلكم الفئات المستحقة للدعم بدقة، وتعقد آليات الوصول الفقراء الحقيقيين كما يؤكد (Caitlin, Martin, & Dominique, 2017) بسبب نقص البيانات الموثوقة في كثير

من الاقتصادات النامية، ونظرا لأن كثيرًا من الأسر المعوزة تعمل في القطاع غير الرسمي أو في الزراعة التقليدية... الخ، يشير كل من (Coady, Grosh, & Hoddinott, 2004, p. 13) إلى أن التجارب الدولية أتاحت عدة آليات لتحديد المستحقين للدعم واستهدافهم بشكل أدق، منها ما يعتمد على: دخل الأسر ومستويات إنفاقهم؛ الاستعانة بالمسؤولين المحليين وفعاليات المجتمع المدني؛ "الاستهداف الجغرافي" من خلال مؤشرات حول المناطق التي تنتشر فيها ظاهرة الفقر وعمالة الأطفال، إضافة إلى ما يعرف بـ "الاستهداف الديمغرافي" باستخدام مؤشرات مثل سن رب الأسرة وعدد أطفالها (خاصة الفتيات)...الخ. ومن شأن هذه الآليات رفع كفاءة "الدعم الحكومي" (وصوله لمستحقه وبأقل تكلفة).

إن استطلاع واستشراف الاقتصاد الجزائري، والنظر في التجارب الدولية، والأدبيات التي عالجت الدعم الحكومي وعلاقته باستدامة التنمية تملي ضرورة إعادة النظر في فلسفة الدعم المطبقة حالياً، واستخدام مزيج من آليات "الاستهداف" المتاحة، فمثلاً وعندما قاموا بدراسة 122 برنامجاً للدعم في 48 دولة عبر العالم وجد (Coady, Grosh, & Hoddinott, 2004, p. 23) أن نسبة كبيرة من عينة الدراسة تستخدم عدة آليات في نفس الوقت، فمن خلال 253 تكرارًا لطرق الاستهداف المختلفة التي تم استعمالها، 74 برنامجاً استخدم عدة آليات للاستهداف في نفس الوقت (42 برنامج استخدم طريقتين، 21 برنامج استخدم ثلاث طرق، و11 برنامج استخدم أربع طرق).

**خاتمة**

استنادًا إلى مخرجات التحليل السابق للعلاقة بين الإنفاق الاجتماعي والأمن الاقتصادي في الجزائر، وبالاعتماد على الشواهد من واقع المشروع الوطني للتنمية، إلى جانب البحوث العلمية التي تناولت بنية الاقتصاد الجزائري، ومراجعة التقارير الرسمية الوطنية والدولية الموثوقة التي قيّمت السياسة العامة للدولة، يتضح بجلاء أن البعد الاجتماعي في النموذج الاقتصادي الجزائري يمثل إرثًا وطنيًا وعقيدة تنموية راسخة مستمدة بشكل أساسي من"بيان أول نوفمبر 1954".

وتؤكد هذا التوجه المؤشرات الرسمية المحلية والدولية، والتصريحات والمنشورات رفيعة المستوى، التي تشيد بالدور الفاعل للبعد الاجتماعي في الاقتصاد الجزائري. وتُعد الجزائر واحدة من بين الدول القليلة التي تتميز سياستها العامة بتدخل حكومي قوي في المجال الاجتماعي، كما أنها من البلدان القلائل الرائدة التي أدرجت البعد الاجتماعي في نموذجها الاقتصادي منذ وقت مبكر، وهو النهج الذي بات اليوم أحد أحدث الاتجاهات العالمية فيما يُعرف بـ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (نورالدين، 2021).

**أ. نتائج اختبار الفرضيات:**

وعلى ضوء ما تستبطنه التحاليل السابقة، يمكن عرض نتائج اختبار فرضيات الدراسة كالآتي:

- **الفرضية الأولى:** جاءت نتائج الدراسة داعمة لهذه الفرضية، حيث تبين أن الإنفاق الاجتماعي للدولة يمثل متغيراً استراتيجياً في معادلة الأمن الاقتصادي في الجزائر، مما أسهم في تحقيق استقرار مؤشراته الفرعية؛ مع الأخذ بعين الاعتبار أن المرحلة الراهنة تقتضي حوكمة الدعم الحكومي لضمان استدامة دوره التنموي وتعزيز الأمن الاقتصادي، لا سيما في ظلّ الأعباء الكبيرة على الخزينة العمومية وضعف الاستهداف وما نتج عن ذلك من ظواهر سلبية تهدد مشروع التنمية الوطني وتقوض استمراريته؛
- **الفرضية الثانية:** أكدت الدراسة صحتها، حيث تبين أن إرسال منظومة قانونية ومؤسسية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني له دور محوري في تعزيز فعالية السياسة الاجتماعية كأداة لتحقيق واستدامة الأمن الاقتصادي في البلاد.

**ب. التوصيات:**

في ضوء المقاربة البحثية المذكورة أعلاه، توصي الدراسة استجابةً لسؤالها الرئيسي حول أهم الآليات الكفيلة بتعزيز دور الانفاق الاجتماعي لضمان استدامة الأمن الاقتصادي في الجزائر، باستحداث هيكل مؤسساتي رفيع المستوى يتولى تأطير برنامج حوكمة السياسة الاجتماعية للدولة. كما تدعو إلى وضع خارطة طريق استراتيجية تهدف بالأساس إلى:

- إعادة النظر في استراتيجية الاستهداف لضمان توزيع أكثر كفاءة وعَدالة للموارد؛
- الانتقال من دعم السلع والخدمات إلى دعم المواطن مباشرة، مما يعزز أثر الإنفاق الحكومي؛
- إعادة تقييم محتوى سلة السلع والخدمات المدعمة، بما يحقق التوازن بين الحاجات الأساسية والاستدامة المالية.

وفي سبيل الاتساق مع الهدف الرئيسي للدراسة والتوصية أعلاه، تقترح الدراسة الآتي:

**التوصية (01) العمل على تنصيب "مرصد الانفاق الاجتماعي (SEM)" في الجزائر:** والتابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (SEM, 2025)، أسوة بتجارب دولية ناجحة مثل تونس والأردن اللتين نصبتا المرصد عام 2022، فضلاً عن دول أخرى سبقت في هذا المجال.

ويسهم المرصد في حوكمة السياسة الاجتماعية كأداة تحليلية تسهم في تحسين عملية صنع القرار من خلال:

- تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي بما يتماشى مع أهداف المالية الكلية وأهداف التنمية المستدامة؛
- توجيه السياسات المالية والميزانية العامة نحو إعادة التوازن في أولويات الإنفاق؛
- زيادة الشفافية في إدارة المالية العامة وتقليص معدلات الهدر إلى أدنى مستوى ممكن؛
- توفير آلية اجتماعية مرنة لمواجهة التقلبات الاقتصادية، لا سيما خلال الأزمات.

كما ويعمل المرصد كهيئة استشارية وبحثية لتقييم وقياس السياسة الاجتماعية على أسس دقيقة، شاملة، محدثة دورياً وشفافة، مع متابعة التفاعل المستمر بين الانفاق الاجتماعي والتوازنات الاقتصادية الكبرى. وسيطرح آليات لاستدامة الدور الإيجابي للسياسة الاجتماعية في الأمن الاقتصادي، سيما منها ما تعلق بتطبيق معايير الحكومة الفعالة.

**التوصية (02) توطين الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجهاز التنفيذي الحكومي:** ففي إطار سعي الدولة إلى تعزيز نموذجها التنموي واستدامته، توصي الدراسة بضرورة الإسراع في استكمال توطين منظومة "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني" ضمن السياسة العامة للدولة وذلك من خلال تأطير مؤسساتي رفيع المستوى داخل الجهاز التنفيذي الحكومي. فالدراسة تقترح استحداث وزارة منتدبة لدى الوزير الأول مكلفة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني لضمان تنفيذ السياسات التنموية بكفاءة وتحقيق التوازن بين الاستدامة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، حيث يهدف هذا الجهاز التنفيذي المقترح إلى:

1. بناء قاعدة احصائيات دقيقة وشاملة ومحدثة وشفافة عن الوضعية المالية والاقتصادية للمواطن، مما يمكن من:
   - تحديد الفئات المستحقة للدعم بدقة،
   - ضبط قائمة السلع والخدمات المستحقة للدعم الحكومي.
2. إطلاق منظومة رقمية متطورة لإدارة الدعم الاجتماعي، تشتما:
   - آلية ذكية لتوجيه الدعم وضمان وصوله لمستحقيه؛
   - متابعة وتحليل مسارات الدعم بشكل دوري لتحيين قوائم الفئات والسلع والخدمات المدعمة.
3. إعداد استراتيجيات استشرافية لتوجيه السياسة الاجتماعية للدولة، بما يضمن:
   - استدامة الموارد الوطنية وثروات الأمة للأجيال القادمة؛
   - تعزيز التكامل بين الأمن الاقتصادي والسياسات الاجتماعية طويلة المدى.

فمن خلال هذه التوصيات سيتم تحول نوعي في إدارة الانفاق الاجتماعي في الجزائر عبر سياسات قائمة على الحوكمة، الشفافية والاستدامة، مما يعزز الأمن الاقتصادي الوطني ويضمن العدالة الاجتماعية على المدى الطويل.

**ج. آفاق الدراسة:**

في الختام، تظل الإرادة السياسية العليا العامل الحاسم في معادلة حوكمة الإنفاق الاجتماعي، باعتبارها الركيزة الأساسية لتعزيز دور السياسة الاجتماعية في تحقيق الأمن الاقتصادي المستدام في الجزائر. فهي المدخل الجوهري لجميع سياسات الإصلاح واستراتيجيات التنمية، وتؤكد كافة المؤشرات والشواهد وجود هذه الإرادة، مما يشكل فرصة تاريخية لجميع الفاعلين التنمويين للإسهام في تحقيق النهضة الوطنية والارتقاء بالاقتصاد الوطني إلى مستويات متقدمة في ظل أمن اقتصادي مستقر ومستدام.

أما على صعيد البحث العلمي، فإن اعتماد المنهج القياسي والإحصائي يمثل مشروعًا بحثيًا بالغ الأهمية لاستكمال دراسة العلاقة بين الحوكمة والإنفاق الاجتماعي واستدامة الأمن الاقتصادي في الجزائر. يتميز هذا المنهج بقدرته على تقديم تشخيص شامل لأداء سياسة الدعم الحكومي من جهة، وعلى استشراف مستقبلها في ضوء التحولات الداخلية والخارجية من جهة أخرى.

تشكل الدراسات القياسية والإحصائية المستقبلية للتفاعل بين مؤشرات الحوكمة، ودالة الإنفاق الاجتماعي، ومؤشرات الأمن الاقتصادي ومكوناته، أفقًا علميًا واعدًا لهذه الدراسة، وفي الوقت ذاته تمثل تحديًا بسبب صعوبة الحصول على سلاسل زمنية وبيانات دقيقة حول الاقتصاد الجزائري. ومع ذلك، فإن تفعيل توصيات هذه الدراسة سيكون خطوة جوهرية في تجاوز هذه العقبة، مما يساهم في إرساء قاعدة معرفية متينة تدعم السياسة العامة للدولة وتعزز كفاءتها في تحقيق الأهداف التنموية المنشودة.

## قائمة المراجع باللغة الأجنبية


1. Andrew , B., & Jonathan , O. (2011, September). Equality and Efficiency. Finance & Development, pp. 12-15.
2. Banque de France. (2025). Récupéré sur https://www.banque-france.fr/fr
3. Bassam, F., & Laura, E.-K. (2012). Energy Subsidies in the Arab World. Research Paper Series, Regional Bureau for Arab States, United Nations Development Programme.
4. Caitlin, B., Martin, R., & Dominique, v. (2017, December ). Reaching Poor People. Finance & Development ( Vol. 54, No. 4), pp. 48-51.
5. Carlo , S., Randa , S., Younes , Z., & Giorgia , A. (2014). Subsidy Reform in the Middle East and North Africa: Recent Progress and Challenges Ahead. International Monetary Fund. doi:https://doi.org/10.5089/9781498350433.087
6. Coady, D., Grosh, M., & Hoddinott, J. (2004). Targeting of Transfers in Developing Countries : Review of Lessons and Experience. Washington, DC: World Bank.
7. Douanes françaises. (2025). Récupéré sur https://www.douane.gouv.fr/
8. Ebrahim, A., & Rangan, K. (2014, Spring). 'What Impact? A Framework for Measuring the Scale and Scope of Social Performance. California Management Review.
9. Eric, M., Kathryn, E., & Shwetha, G. (2024, 07 01). World Bank country classifications by income level for 2024-2025.
10. ESCWA. (2014). Social and solidarity economy as a tool for social justice. Beirut: United Nations Publication.
11. GlobalPetrolPrices. (2025). Retrieved 08 09, 2020, from www.globalpetrolprices.com
12. ICRC. (2020). Economic Security Strategy 2020-2023. ECONOMIC SECURITY UNIT.
13. IEA. (2025). How much CO2 does Algeria emit? Retrieved from The International Energy Agency: https://www.iea.org/countries/algeria/emissions
14. ILO. (2004). Economic security for a better world. Geneva, Switzerland: ILO, Infocus Programme on Socio-Economic Security.
15. IMF. (2016, May). ALGERIA Selected Issues (IMF Country Report No. 16/128). Prepared by Andrew Jewell and Moez Souissi. Washington, D.C, USA: International Monetary Fund.
16. Lagarde, C. (2013, March 14). Realizing the Aspirations of All Algerians.
17. Lipset, S. (1959, March). Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and political Legitimacy. American Political Science Review, Vol°53, N°1, pp. 69–105.
18. MF. (2019). Rapport de Présentation du Projet de la Loi de Finances pour 2018 et Prévisions 2019-2020. Algerié: Ministère des Finances.

19. MoF. (2019). Rapports de Présentation de PROJET DE LOI DE FINANCES. Algerie: MINISTERE DES FINANCES.
20. MoF. (2025a). Ministère des finances d'algerie. Récupéré sur www.mf.gov.dz
21. Naser, A. (2021). Subsidies on Basic Goods in the Arab Region. Arab NGO Network for Development.
22. ONS. (2011). Statistical Retrospective 1962 - 2011. ALGERIE: Office National des Statistiques.
23. ONS. (2013). Enquête Nationale sur les Dépenses de Consommation et le Niveau de Vie des Ménages 2010-2011. Algerié: Office National des Statistiques.
24. ONS. (2020). Office National des Statistiques (ALGERIE). Retrieved from http://www.ons.dz
25. SEM. (2025). Social Expenditure Monitor for Arab States: A tool to support budgeting and fiscal policy reform. Retrieved from https://sem.unescwa.org
26. UNDP. (2018). Human Development Reports.
27. UNRISD. (2018, August). Measuring the Scale and Impact of Social and Solidarity Economy. (I. Saïd, P. Ladd, & I. Yi, Eds.) ISSUE BRIEF.
28. WGI. (2025). The Worldwide Governance Indicators. Retrieved from http://info.worldbank.org
29. World Bank. (2025). Retrieved from The World Bank Group DataBank: https://data.worldbank.org
30. World Bank. (2025). Retrieved from The World Bank Group DataBank: https://data.worldbank.org
31. World Bank. (2025). World Bank Database. Retrieved 08 01, 2020, from https://data.worldbank.org
32. WTO. (2025). Agreement on Subsidies and Countervailing Measures. Retrieved from The World Trade Organization: https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/24-scm.pdf.

## قائمة المراجع باللغة العربية

1. الإسكوا. (2019). إطار رصد النفقات الاجتماعية في الدول العربية: أداة لدعم الميزنة وإصلاح السياسة المالية. بيروت: الإسكوا/الأمم المتحدة.
2. الجريدة الرسمية. (23 جانفي, 2008). القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04. العدد 04. الجزائر.
3. العربي الزبيري. (2007). تاريخ الجزائر المعاصر. الجزائر: (الجزء 03) وزارة الثقافة.
4. المجلس الاقتصادي والاجتماعي. (2018). مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. الأمم المتحدة.
5. الوزارة الأولى. (فبراير, 2019). وثيقة بيان السياسة العامة للحكومة أمام البرلمان. الجزائر: رئاسة الجمهورية.

6. جوادي نورالدين. (27 ديسمبر, 2021). الاقتصاد الاجتماعي رهان المرحلة القادمة للتنمية المستدامة في الاقتصاد العالمي. المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، الصفحات 17-28.
7. خالفة معمري. (2008). عبان رمضان (تعريب: زينب زخروف). الأبيار (الجزائر): منشورات ثالة.
8. صندوق النقد العربي. (2018). سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية. أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة): الدائرة الاقتصادية والفنية.
9. عبد المجيد تبون. (17 سبتمبر, 2024أ). صفحة خاصة حول مراسم أداء رئيس الجمهورية اليمين الدستورية واستلامه لمهامه، الدقيقة: 00:50:25 إلى 00:53:25. رئاسة الجمهورية الجزائرية. تم الاسترداد من https://www.youtube.com/watch?v=3OcPmVlV2wk
10. عبد المجيد تبون. (29 ديسمبر, 2024ب). خطاب رئيس الجمهورية الموجه للأمة أمام البرلمان بغرفتيه. الدقيقة 00:13:40 إلى 00:14:56. رئاسة الجمهورية الجزائرية. تم الاسترداد من https://youtu.be/Ccu5nA08kSI?si=RNe0tYr2Yu4LqK88
11. فرحات عباس. (2005). ليل الاستعمار (ترجمة: أبوبكر رحال، تنقيح: عبد العزيز بوباكير). الجزائر: دار القصبة للنشر.
12. مجلة الجيش. (ديسمبر, 2023). الجزائر الجديدة: إنجازات تستجيب لتطلعات الأمة.
13. مجلة الجيش. (جانفي, 2025). الجزائر اليوم ليست جزائر الأمس.
14. مجلة الجيش. (جانفي, 2025). عازمون على استكمال المشروع التنموي.
15. محمد بوحموم. (2017 ). سياسة التمويل الداخلي للثورة التحريرية 1954-1962. مجلة "الخلدونية" (المجلد 10/العدد 02)، الصفحات 537-554.
16. مشروع قانون المالية. (2025). الجزائر العاصمة: مجلس الأمة الجزائري.
17. وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي. (01 03, 2025). تشريع العمل.
18. وزارة المجاهدين. (1996). وثائق مؤتمر الصومام. الجزائر: المتحف الوطني للمجاهد.